

قرار

أصدر مجلس المنافسة القرار التالي بين:

**

المدعى ***** ، نائبه الأستاذ ، الكائن ، الكائن

مكتبه *****

من جهة،

والمدعى عليها: الشركة ***** في شخص ممثلها القانوني، الكائن مقرها

،

من جهة أخرى.

بعد الاطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من الأستاذ ***** نيابة عن

السيد ***** والمتضمنة طلب فتح بحث في التجاوزات المتعلقة

بالتصرف الإداري داخل الشركة المدعى عليها والإذن بتمكين منوّبه من موقع يسمح م²120 عوضا عن 60 م² بالسوق التي تديره الشركة المذكورة .

وبعد الاطلاع على التقرير المقدم من الشركة ***** ببئر القصة

بتاريخ 29 مارس 2018.

وبعد الإطلاع على ما يفيد توجيه تقرير ختم الأبحاث إلى طرفي النزاع وإلى مندوب الحكومة.

وبعد الإطلاع على ملحوظات مندوب الحكومة في الرد على تقرير ختم الأبحاث الواردة

بتاريخ 09 فيفري 2019 التي ورد بها بالخصوص أنّ الأعمال و الأفعال المشتكى منها ،على

فرض ثبوتها من عدمه، تخرج عن مجال اختصاص مجلس المنافسة باعتبارها لا تندرج ضمن

الممارسات المخلة بالمنافسة المنصوص عليها بالفصل 5 من قانون إعادة تنظيم المنافسة

والأسعار.

وعلى المكتوب الصادر عن المدعى بتاريخ 26 فيفري 2019 والمتضمن طلب التخلّي عن

الدعوى.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلق

بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرخ في 15 فيفري 2006 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة.
وعلى بقية الأوراق المطروفة بالملف.

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء أطراف النزاع بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 7 مارس 2019، وبها تلا المقرر السيد ***** ملخصاً لتقرير ختم الأبحاث، ولم يحضر الأستاذ ***** رغم بلوغ الاستدعاء قانوناً، وحضر السيد ***** نيابة عن الشركة التونسية لأسواق الجملة وتمسك بتقرير الردّ المقدم كتابة على عريضة الدعوى، طالبا رفض الدعوى لعدم الاختصاص.

وتلت مندوب الحكومة السيدة ***** ملحوظاتها المطروفة نسخة منها بالملف. وإثر ذلك قرّر المجلس حجز القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم بجلسة يوم 14 مارس 2019.

وبها وبعد المفاوضة القانونية قرر المجلس ما يلي:

حيث تتعلّق الدعوى الرهانة بطلب البحث في جملة التجاوزات المتعلقة بالتصرف الإداري داخل الشركة ***** والإذن بتمكين المدّعي من موقع يسمح 120م² عوضاً عن 60م² بالسوق التي تديره الشركة المذكورة.

وحيث ورد على كتابة مجلس المنافسة بتاريخ 26 فيفري 2019 مطلب تخليّ عن الدعوى صادر عن المدّعي.

وحيث بصرف النظر عن مدى اختصاص المجلس بالنظر في الدعوى الرهانة، فإنّه وطالما كان مطلب التخليّ عنها واضحاً وصریحاً، فقد تعيّن التصريح بقبوله.

ولهذه الأسباب

قرّر المجلس قبول مطلب التخليّ.

وصدر هذا القرار عن الدائرة القضائية الأولى برئاسة السيد محمد العيادي وعضوية السيّدتين ريم بوزيان وسندس بالشيخ والسيّدتين الخموسي بوعبيدي ومصطفى باللطيف.

وتلي علنا بجلسة يوم 14 مارس 2019 بحضور كاتبة الجلسة السيّدة يمينة الزيتوني.

كاتبة الجلسة

الرئيس

يمينة الزيتوني

محمد العيادي